CJSP
ISSN-2536-0027

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCIENTIFIC JOURNAL

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر
عن مركز كامبريدج للبحوث
والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٥ ـ تموز ـ ٢٠٢٤

صدر العدد بالتعاون مع

جامعة المشرق

العراق بغداد .طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مستقبل صناعـــــة النفط والطاقـــــة فـــي العـــراق: العقبـات والاحتياجـات مقارنــة بحجم عقود النفط

الباحث صفاء سمير جاسم الموسوي
الجامعة الإسلامية في لبنان
safaa.sameer٨٥@gmail.com
المشرف الأستاذ الدكتور طوني عطاالله
tony.g.atallah@gmail.com

ملخص:
يعد النفط سلعة إستراتيجية للدول المنتجة والمصدرة بشكل عام، وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية بان النفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، كما انه مصدرا مهما للعملات الصعبة لأي اقتصاد وطني ووسيلة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ودعم ميزان المدفوعات والمساهمة الفاعلة في دعم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى سيما إن العراق يمتلك ثالث احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية وأمريكا، يمكن ان يعول عليه لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق فوائض مالية يمكن أن ترفع من حجم الدخل القومي، وبالتالي رفع المستوى ألمعاشي للسكان.

Abstract:
Oil is a strategic commodity for producing and exporting countries in general, and for Iraq in particular, as international experiences have proven that oil is an important means of achieving economic growth, and an important tool in comprehensive economic, social and political development. It is also an important source of hard currencies for any national economy and a means of linking the local economy to the global economy. Supporting the balance of payments and actively contributing to supporting other productive and economic sectors, especially since Iraq has the third oil reserve in the world after Saudi Arabia and America, which can be relied upon to implement economic development programs and achieve financial surpluses that can increase the size of the national income, and thus raise the standard of living of the population.

المقدمة:
تتميز الثروة النفطية بأنها العصب الأساسي والشريان الرئيسي للدول النامية بصورة عامة، وللعراق خاصة. تقوم الدول البترولية بإستثمار حقولها النفطية وبيع منتجاتها من الدول الصناعية لتشغيل مصانعها المختلفة. تؤدي العقود النفطية، في هذا السياق، دورًا محوريًا يختلف القانونيون على توصيفها ما بين عقود إدارية أو عقود مدنية عادية أو من طبيعة خاصة. وبما ان العراق بدأ مرحلة جديدة بإبرامه عشرات عقود النفط مع

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

كبرى الشركات العالمية العاملة في البترول عام ٢٠١٠، ولا يزال مستمرًا حيث وقع عام ٢٠٢٣ على أكبر العقود العملاقة معTotal Energie وQatar Energy لاستثمار أكبر حقل نفطي في العراق هو حقل أرطاوي. وكانت هذه العقود موضع اهتمام عالمي من زاويتي الشفافية وحقوق الدولة التي غالبًا ما كانت تهمل في الماضي لمصلحة شركات النفط العالمية.

عادةً ما تترافق العقود مع آراء قانونية تكون منقسمة بشكل ثنائي حاد بين متفائل ومتشائم بشأن التنفيذ الآمن لهذه العقود. تعود أسباب التخوف الأكبر بالنسبة لإبرام العقود النفطية العراقية إلى القلق الدائم حول تأمين عناصر الاستقرار والأمان واستمرار العمل بعقود الاستثمار لارتباطها بشكل مباشر بمالية الدولة واستقرارها وتوازنها. وتعتبر الموازنة العامة للعراق شريان حياة البلاد وهي مبنية على فترة مالية مدتها ثلاث سنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) معتمدة بموجب الآلية الدستورية، وعلى أساس سعر النفط ٧٠ دولارًا للبرميل وفق تخمين الحكومة العراقية الذي تستخدمه في تقدير موازنتها. وكل إختلال بسعر البرميل يؤثر بشكل في الموازنة، وتاليًا في العملية التنموية.

يُشكل الاعتماد الرئيسي على الصادرات النفطية بحدود ٩٠ في المئة من الموازنة نقطة ضعف تؤشر إلى موازنة ذات مصدر دخل شبه وحيد وإلى إقتصاد آحادي القطاع (Mono-Product Economy) يفتقر إلى التنوع والمرونة، مما يعرّضه لمخاطر تقلبات أسعار النفط لاسيما إنخفاضه ويهدد بانهيار كل فذلكة الموازنة[1]. يتطلب استقرار التشريعات المالية بطبيعة الحال استقرار السوق لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي.

محاور الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أربعة محاور هي: قوانين وأنظمة الاستثمار في قطاع النفط والطاقة في العراق، الاتفاقيات الدولية وأنواع العقود المبرمة مع شركات الطاقة الدولية، تسوية نزاعات العقود النفطية بالتحكيم نموذجًا، وأخيرًا التوصيات للنهوض بقطاع النفط والطاقة في العراق.

وتشتمل المحاور المختلفة على تحديث التكنولوجيا وجعل إنتاج النفط وصادرات الغاز أكثر كفاءة، بالإضافة إلى وضع السياسات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية لقطاع الطاقة، وتحديد الأهداف والتوجهات الرئيسية للتنمية المستدامة والانتقال إلى الطاقة المتجددة، وإجراء الإصلاحات القانونية لتحسين بيئة العمل وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة الشفافية ومحاربة الفساد. وأخيرًا تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية مع الدول والمنظمات الدولية للاستفادة من تبادل التجارب الناجحة في قطاع الطاقة.

أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إن تضيف جديدًا على الدراسات الرائجة حول الموضوع والتي غالبًا ما تبرز عناصر الفساد والشكوى والتبرّم لتنتهي بنتائج تشكك بمستقبل القطاع النفطي في العراق. لذلك كان لا بد من معاينة مصادر غربية للاطلاع على الإنتاج العلمي الجديد كي لا تعيد هذه الدراسة إنتاج آلية تكرار البحوث العربية ونتائجها المستنفدة والمحبطة غالبًا للآمال. هذا من دون إنكار الدراسات العربية. وتبيّن بفعل هذا المنهج الدراسي أن النظرة إلى قطاع الطاقة والنفط في العراق هي أيضًا على طرفي نقيض مع فارق ان الدراسات الغربية تستند في مقاربتها الإيجابية إلى عناصر موضوعية تغيب عن الدراسات العربية.

وأبرز ما يمكن استخلاصه حول أهمية هذه الدراسة هو الحاجة إلى إعادة التفكير بالاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة INES Integrated National Energy Strategy بعد طول مدة من عدم المراجعة وتكوين رؤية لمستقبل قطاع الطاقة العراقي.

أهداف الدراسة:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الاستفادة من التجارب السابقة وعدم الوقوع في فخ الاقتصاد الآحادي Mono-Economy، هذا يعني اقتصاداً يتمحور حول مورد رئيسي لتجنب ما حدث في عددٍ من دول العالم التي وجدت "الحل السحري الوحيد" في قطاع النفط والغاز، على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى كقطاع الزراعة والصناعة والسياحة. علمًا ان هذه القطاعات تشهد ضمورًا اليوم ناجمًا عن ضعف الاهتمام وغياب الحوافز المشجعة.

المحور الاول- التشريعات والتعليمات الخاصة بعقود الاستثمار في قطاع النفط والطاقة في العراق:

في ضوء الدراسات الراهنة يمكن النظر الى المبادئ العامة التي عمل بها المشرع العراقي من أجل توضيح وبيان الشروط والضوابط اللازمة لشركات النفط الوطنية والأجنبية الراغبة في استثمار النفط والغاز، وأهم هذه المبادئ:

أولاً: الدستور العراقي:

- نصت المادة (١١١) منه على ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.
- وعرّفت المواد الدستورية (١١٠ و١١٢ و١١٤ و١١٥) في شكل عام مسؤوليات وصلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات بضمنها فيما يختص بقطاع النفط.
- تناولت المواد (١٠٦ و١١١ و١٢١) ملكية الثروة النفطية والغازية وتوزيع الواردات الناتجة منها ومراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وأناطت بمجلس الوزراء تقديم مسودة قانون الموارد المالية الاتحادية إلى مجلس النواب لتنظيم ذلك على ان تعتمد فيه المبادئ المذكورة.

اذا عدنا الى نصوص الدستور نجد ان هناك ثغرة تفسح مجال الاختلاف بشأن الثروة الهيدروكربونية لأنها لم تغلق باب التفسيرات والتأويلات المختلفة لأحكام الدستور، وكذلك الخلاف على صلاحيات المركز والإقليم في شؤون التنقيب والتطوير.

ونتيجة ذلك تسرّع الإقليم ووقع عشرات العقود من اجل تطوير وإنجاز الإنتاج بطاقته القصوى في عشرات الحقول، بدافع من الآمال بأن ينعكس الأمر على الإقليم بمردود مالي كبير. ولكنه لم يدخل في خزينة الحكومة الإتحادية ديناراً واحدًا. وبالمقابل خُصص للاقليم من الموازنة الاتحادية نسبة ١٧% منها، فيما الموازنة تعتمد بالمجمل على ما تدره عليها الحقول الجنوبية. وهذا الامر نتجت عنه أزمة في العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الاقليم في كردستان وصلت إلى ذروتها عام ٢٠١٢ حينما أبرم الإقليم ٥٠ عقداً للنفط والغاز مع شركات عالمية متوسطة الحجم، معظمها عقود ذات طابع شراكة على شاكلة النماذج القديمة، (Production Service Contracts) (PSC) وهذا النوع من العقود لا يؤمن التنمية، بالإضافة الى عدم التنسيق مع الحكومة الاتحادية التي كانت بدأت تتبع الشفافية في تطبيق عقود الخدمة الفنية (Technical Service Contracts) (TSC). والفارق بين نوعي العقدين المشار إليهما ان عقود الشراكة تنتمي إلى جيل قديم يفتقر إلى الشفافية. وقد تعرّضت للنقد الشديد لأنها لا تراعي المصالح الوطنية بحيث انها تلقي كامل الأعباء على الدولة، وتعطي كل منافع العقد للشركات الأجنبية. بالمقابل فإن وزارة النفط أجرت تعديلاً هاماً وحاسماً في موضوع العقود لعام ٢٠٢٤ إذ ربطتها بالتنمية وباتت تسمى عقود (Explore Development & Production Contracts) (EDPC) ويتنافس المستثمرون على ٣٠ حقلاً للنفط والغاز في العراق لدورة التراخيص لعام ٢٠٢٤.

وكانت الشركة الفرنسية Total Energie حظيت بعقد تاريخي في العام ٢٠٢٣ يتميز بخفض كلفة اليد العاملة إلى الحد الأدنى، وخفضاً للرسوم يقدر بـ ٢٥% عن سائر النسب المحددة لعقود الـ EDPC[٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وهنا يمكن بالتأكيد الوقوف على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية وتقلبات الأسعار في اسواق النفط والطاقة العالمية. وفي هذا السياق، يبدو أن هناك استعداد لتحقيق تعاون بنّاء وتفاهم مشترك بين الدول المنتجة للنفط لضمان الاستقرار وتوازن السوق. عندما تتمكن الدول المعنية من التعاون بشكل فعّال، يمكنها تحقيق فوائد اقتصادية ومالية واجتماعية وتنموية تعود بالنفع على جميع الأعضاء. ان توازن المصالح والاحترام المتبادل للسيادة يعتبران أساسيين لبناء علاقات طويلة الأمد ومجدية بين الدول. وان إيجاد حلول شاملة ومبتكرة يمكن أن يكون مفتاحاً لتحقيق التفاهم والازدهار المستدام.

تحديات كبيرة تواجه عملية وضع قانون النفط والغاز في العراق الموعود منذ عام ٢٠٠٥. لكن الجديد في الأمر أن هناك محاولات للوصول إلى تسوية من خلال تشكيل اللجنة المعنية عام ٢٠٢٣. والأمر المجدي أن أعضاء اللجنة بدأوا بالنظر في التشريعات النافذة المتاحة بدلاً من إعادة بناء كل شيء من الصفر. فهل تحتاج اللجنة إلى مساعدة بشأن فهم أي من التشريعات النافذة أو حول الخطوات التالية التي يمكن اتخاذها لتحقيق تقدم في هذا المجال؟[٣] أبرز القوانين المتوافرة هي:

- قانون شركة النفط الوطنية العراقية لسنة ٢٠١٨.
- قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية لسنة ١٩٦٤.
- قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧.
- قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧.
- قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥.

من الواضح ان الاهتمام بتنظيم قطاع النفط والغاز الحيوي، لضمان النجاح والتطور في هذا المجال، يتطلب الإسراع في صياغة القوانين والتعليمات الضرورية لتطبيق قواعد ناظمة وموحدة في هذا القطاع الإستراتيجي للعراق. تساهم السياسات الجديدة، إذا انطلقت من مبادئ وقواعد حقوقية، في تعزيز الشفافية والتوزيع العادل وضمان استدامة القطاع. ومن الأهمية بمكان ان يشتمل القانون الجديد على المبادئ العامة الرئيسية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وان يعقبه مرحلة تنفيذ يتم خلالها المباشرة بالخطوات الصحيحة لتعزيز الازدهار في هذا القطاع الحيوي. وأبرز تلك المبادئ:

١- نفط العراق واحد وغير قابل للتجزئة.

٢- تطبيق العدالة في توزيع الثروات الوطنية على العراقيين أساساً لضمان التنمية المستدامة، التقدم الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي. وتوزيع الثروات بشكل عادل بين جميع المواطنين، سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب، دون تمييز، حتى يستفيد الجميع من موارد البلاد بانصاف ومساواة. وهذا يمكن أن يعزز الاندماج الاجتماعي ويقلل من الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة في العراق.

٣- إيداع العائدات المالية من صادرات النفط والغاز في حساب تديره الحكومة المركزية كوسيلة لإدارة الشؤون المالية بشكل سيادي، وهو نهج شائع في دول تعتمد بشكل كبير على الثروات الطبيعية كمورد رئيسي للدخل الوطني.

٤- اعتماد الشفافية في إبرام عقود النفط يعتبر أمرًا مهمًا جدًا لضمان نزاهة وعدالة الصفقات، وتقليل فرص الفساد والاحتيال. بالتالي، يساعد الحفاظ على معايير شفّافة عالية في عقود النفط على بناء الثقة والاستقرار في السوق ويعزز النمو المستدام في هذا القطاع الحيوي.

٥- العمل معًا على إقرار سياسة وطنية موحدة.

المحور الثاني : الإتفاقيات الدولية الناظمة للقطاع ومقارنة الأنواع المختلفة لعقود النفط:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

عقد الخدمات النفطية الحديث يشكل تطوراً هاماً في صناعة النفط والغاز. يتميز بتعقيداته وتشابكاته العالية والمتشعبة التي تتطلب فترات زمنية أطول للتفاوض والتنفيذ. تنازلات الطرفين تجعله عقدًا تعاونيًا بحتًا، ما يتطلب تفاوضًا دقيقًا قبل توقيعه. هذا يسمح بتحقيق فوائد متبادلة وتطوير الصناعة بشكل مستدام[٤].

خلال فترة ما قبل التعاقد، يتم التركيز على الدراسة والتخطيط وإجراءات التفاوض لضمان توقيع عقد ناجح يلبي توقعات الأطراف. يتم صياغة العقد وتوقيعه خلال هذه الفترة لضمان توافق الأطراف. تعكس فترة التعاقد آثار العقد على الأطراف والبيئة المحيطة بهم، وتأخذ في الاعتبار جميع النتائج المرتبطة بتنفيذ عقود قطاع النفط والغاز. في هذا السياق، يبدو أن بنود العقد تشير إلى أهمية النظر في تأثيرات صناعة النفط والغاز على البيئة وكيفية تنفيذ العقود المتعلقة بهذه الصناعة بشكل يحافظ على التوازن البيئي ويضمن الالتزام بالتدابير البيئية. ونرى دائمًا ضرورة الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة في جميع الصناعات.

أولاً: وسائل استقرار عقد الاستثمار النفطي

إن تصنيف العقود النفطية وتحديد طبيعتها القانونية يعتبر أمرًا مهمًا جدًا في عالم الصناعة النفطية والغازية. تؤخذ بعين الاعتبار القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالقطاع لضمان الاستقرار والاستدامة. ينبغي القيام بدراسة متعمقة للتشريعات والعقود القائمة لتطوير حلول قانونية مناسبة وتطبيقها بفعالية، مما يساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف وضمان حقوقهم والحفاظ على استمرارية العلاقات التعاقدية. لقد طورت الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، بما فيها العراق منذ الاستقلال، سياسة وطنية سيادية دائمة على الموارد الطبيعية. واعتبر تطبيق هذه السياسة كعامل اساسي من أجل التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، من أجل إعادة توزيع الثروات إزاء العالم الصناعي.

اعترف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٥٨ عام ١٩٦٦ بأن "الموارد الطبيعية للبلدان السائرة على طريق النمو تشكّل قاعدة لتنميتها الاقتصادية عامة ولمشاريعها الصناعية خاصة". ودافع القرار المذكور عن السياسة الوطنية السيادية الدائمة على الموارد الطبيعية التي انتهجتها تلك البلدان كضمانة للتنمية[٥].

في العراق والسعودية والكويت ودول أخرى، تكمن المشكلة في تركيز السلطة والثروة في أيدي قليلة، مما يؤثر على التوزيع العادل للثروات ويعرقل تطور القطاعات الأخرى في الاقتصاد. يحتاج القطاع إلى إصلاحات جذرية لتحسين الإدارة وتعزيز الشفافية وتعزيز حقوق الإنسان وفرص المشاركة العادلة للجميع. وفي هذا الإطار، نذكر ان العقود النفطية الأولى بدأت بعقود الامتياز، وكان يُنظر إليها سابقاً وكأنها اتفاق سياسي بين الدولة المنتجة للنفط والشركة الأجنبية. ولعل هذا ما يُفسر ضعف وندرة الكتابات القانونية بشأنها مقارنة بالمواضيع القانونية الأخرى. تعتبر العقود النفطية قضايا معقدة ترتبط بالعوامل السياسية والاقتصادية. عادة ما تشكل تلك العقود تحديًا للباحثين في مجال القانون نظرًا لتداخلها مع السياسات والاقتصاد في الدول المنتجة للنفط. وهذا يفسر ندرة الدراسات القانونية المتعلقة بها مقارنة بالمواضيع الأخرى.

الضمانات المخصصة لمبادئ توجيهية لقانون العقود تلعب دوراً حيوياً في تعزيز استقرار العقود النفطية وحل النزاعات بشكل فعال. يمكن لبند الاستقرار في العقد النفطي أن يحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة حدوث عدم استقرار أو خلاف بين الأطراف. أما بالنسبة لمفهوم تحوّل العقد النفطي، فهو يشير إلى تغيير في الظروف يؤدي إلى تغيير جوهر العقد أو القضايا المتعلقة به. تطبيقات نظرية غير المنظور في القانون الدولي تعمل على فهم تحوّل العقود وتأثيرها في حالات النزاع والتعديلات اللاحقة على العقود.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إن إستيعاب وتفهّم هذه المفاهيم يعتبر أساسيًا في دراسة العقود النفطية والقانون الدولي المتعلق بها. يعتبر النظام القانوني للعقود النفطية بمثابة تطور مهم واضح حيث يركز على الأطراف المتعددة والحقوق المتشابكة والتحديات التي قد تطرأ. لذلك يُعدُّ الفهم العميق لهذه النقاط بأنه عامل معزز للقدرة على تطبيق القوانين بفعالية ويساهم في إدراك طبيعة العقود وطرق إنهائها. ومن المفيد الإشارة إلى ان ما يزيد الصعوبة هو عدم التساوي بين اطراف هذه العقود في المراكز القانونية كما ان ما تثيره مثل هذه العقود من تعقيدات ومنازعات لها طبيعة خاصة كأن يكون احد اطرافها اجنبي[٦].

يتطلب هذا النوع من العقود دراسة ومعالجة خاصة بالنظر إلى طبيعته الفريدة. العقد الاستثماري في مجال النفط يُعتبر تجميعًا بين العقد الخاص والقانون العام. ويُعزز الاستثمار النفطي بمكانته الهامة في اقتصاد الدولة. فالعقد النفطي هو ذات طبيعة خاصة أو مختلطة بحيث يجمع بين عناصر القانون العام وعناصر القانون الخاص. لذلك، تعتبر العقود النفطية بأنها من طبيعة خاصة لا تخضع في حال المنازعات، لا للقضاء الإداري، ولا للقضاء المدني العادي. ويطلق عليها البعض تسمية "العقود المركّبة". من هنا يتم إخضاعها للتحكيم.

إن العقد المركب أو المختلط يمثل تجميعًا متناغمًا بين عدة عقود تُشكل جميعها كيانًا واحدًا. وعادة ما يتضمّن عناصر من القانون العام والخاص في آن، وخليطًا مثيرًا ومعقدًا![٧].

يُعرّف العقد بأنه "اتفاق إرادات تنشأ عنه التزامات"، ويعرّفه البعض بأنه "توافق إرادتين على ترتيب آثار قانونية"، أو هو "اتفاق إرادات على توليد مراكز قانونية ذاتية أو شخصية" ويلتزم به شخص أو عدة أشخاص مع شخص آخر أو عدة أشخاص آخرين. إنه توافق إرادات بين دولة مستضيفة غنية بالنفط ومستثمر من القطاع الخاص يملك رأسمالاً وخبرةً. هذا العقد مخصص للقيام بالتزامات، أو تعديلها، أو نقلها أو إنهائها.

إن عقد الاستثمار النفطي هو ككل عقد آخر يُشكل ترجمة خالصة للمبدأ العالمي في "الحرية التعاقدية" التي تسمح للأطراف "بتحديد مضمون وشكل العقد في الحدود الموضوعة في القانون". وبالتالي يصبح عقد الاستثمار النفطي بمثابة القانون الفعلي للأطراف و يتعين عليهم احترام بنوده، ويرعاه التشريع المختار منهم بإراداتهم الحرة. وفي هذا السياق، يعتبر استقرار وأمان عقد الاستثمار بأنه ناجم عن المبادئ التوجيهية لقانون العقود المعترف بها عالمياً.

ويعتبر مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" *Pacta Sunt Servanda* تطبيقاً لوجوب احترام أطراف العقد التزاماتهم التعاقدية تعزيزاً لاستقرار العقد وأمانه "Agreements must be kept". وهو ما يُشكل الاهتمام الأبرز لطرفي العقد، وبخاصةٍ للمستثمر الأجنبي، لاسيما في حالات العقود المتسمة بأمدها البعيد مع مستوى عالٍ من المخاطر. إن قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين" هو مبدأ عالمي تُرجم في معظم النظم القانونية الوطنية، ومن خلال مبدأين توجيهيين أساسيين هما: الحرية التعاقدية والقوة الملزمة للعقد.

يُشدد القانون العراقي على توجيهات خاصة للشركات الراغبة في تصفية النفط، وذلك من خلال قانون الاستثمار رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧. هذا القانون يحدد الشروط التي يجب أن تلتزم بها الشركات الوطنية والأجنبية الراغبة في تنفيذ العقود، لضمان الامتثال القانوني وتحقيق الفوائد المشتركة، وأهم تلك الشروط:

١- الاستفادة من المبادئ العامة للأنظمة القانونية الداخلية وكذلك من المبادئ العامة للقانون الدولي لتحديد وتطبيق مبادئ القانون العامة.

٢- في عام ١٩٥٤، حسمت محكمة العدل الدولية قضية الذهب النقدي بمبدأ عدم جواز إكراه أية دولة على التحكيم من غير رضاها، وهذا يُعتبر مبدأ أساسيًا في القانون الدولي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٣- حرية الملاحة البحرية والتزام كل دولة بعدم السماح باستخدام إقليمها لأعمال منافية لحقوق الدول الأخرى هو مبدأ مهم في القانون الدولي البحري[٨].

ومن المبادئ العامة للقانون الداخلي: لقد وجدت مبادئ القانون العامة للقوانين الداخلية لمختلف الأمم مجالاً للتطبيق امام المراجع القضائية وشبه القضائية، ومن تلك المبادئ:

١- مبدأ احترام الحقوق المكتسبة.

٢- مبدأ عدم جواز ان يكون الشخص قاضياً وخصماً في آن.

٣- مبدأ عدم جواز إساءة استعمال الحق.

٤- مبدأ احترام حجية الأمر المقضي، والمساواة بين طرفي الدعوى.

ثانيًا: الأنواع المختلفة لعقود الخدمات النفطية:

عقود الخدمات النفطية تتميز بتنوعها وتعقيدها، حيث تتطلب مرونة كبيرة لتلبية احتياجات الطرفين. وبالفعل، تختلف هذه العقود باختلاف أنواعها وشروطها وفقا لاختيارات الطرفين وظروف الصفقة. وهذا يجعلها مختلفة عن الاتفاقيات الأخرى التي تتم في الدول المنتجة للنفط. نلقي هنا نظرة على خصائصها الفريدة ونميزها عن باقي أنواع عقود النفط.

أ- خصائص عقود الخدمات النفطية: عقد الخدمة النفطية هو عقد مهم يتيح لشركة النفط تقديم خبرتها وتقنياتها لخدمة العمليات النفطية في البلد المضيف. وفي المقابل، تتلقى مكافأة محددة من الحكومة المضيفة. وبعد تفصيل تعريف ذلك العقد ورسم الخصائص العامة، نركز في هذا المحور على عرض خصائص الأنواع المختلفة لعقود خدمات شركة النفط والتي تختلف باختلاف ما إذا كان الطرف يتحمل مخاطر العمليات أم لا.

تبدأ عادةً عقود الخدمات النفطية بتحديد العديد من الخصائص العامة التي توضح حقوق وواجبات الطرفين المتعاقدين. هنا بعض الخصائص العامة التي غالبًا ما تتضمنها عقود الخدمات النفطية:

١- تلعب الخدمات دوراً حيوياً في توسيع قطاع الطاقة والتعدين في البلدان ذات الثروات الطبيعية. تقدم هذه الخدمات الدعم اللازم لعمليات التنقيب عن الموارد الطبيعية وتطوير المشاريع الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز القطاع وتعظيم الاستفادة من هذه الثروات، ويمكن أن تمتد هذه الخدمات إلى النقل والتخزين وتسويق النفط الخام وحتى تكريره في حالات نادرة.

٢- يبدو أن الشركة الوطنية للنفط لديها دور مهم في هذا المشروع! بتوليها مسؤولية الرقابة والإدارة فإنها تضمن سير العمل بسلاسة. ومن المثير للإعجاب أنها قد تتولى أيضًا عمليات الإنتاج في بعض الحالات الخاصة.

٣- عقود الخدمة تعتبر وسيلة شائعة للاستثمار في صناعة النفط والغاز. تقوم الشركات النفطية الأجنبية بتقديم الخدمات اللازمة لاستكشاف واستخراج النفط مقابل مبالغ مالية أو نسبة مئوية محددة من الإنتاج دون أن تمتلك النفط المستخرج.

٤- تستخدم شركة النفط الأجنبية رأسمالها الخاص في تمويل الاستثمار وتقوم الشركة بدفعه نقداً بفضل عائدات المشروع نفسه، في حين أنها تتحمل وحدها مخاطر الفشل.

٥- تقوم الشركة الوطنية بدفع عائدات كمية النفط المنتج بالكامل لشركة النفط الأجنبية التي تم بيعها لتسديد ثمنها، في البداية. وذلك ما لم تكن عائدات النفط كافية لتغطية التكاليف. وفي حالة عدم كفاية العائدات، يتم دفع الثمن للشركة الأجنبية بشكل مباشر.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

عقود الخدمة كانت تعتبر خيارًا جذابًا نظرًا للسمعة القوية التي تتمتّع بها ولارتباطها بخدمات حقول النفط التقليدية. ومع ذلك، يوجد معارضة سياسية وإيديولوجية قوية في العديد من البلدان لمشاركة القطاع النفطي مع الشركات الدولية الخاصة في قطاع النفط، لكن الجميع تقريباً يدركون قيمة مقدمي الخدمات بغية مساعدة شركات النفط الوطنية على تنمية مواردها الهيدروكربونية الخاصة بها.

عقد الخدمة الخالصة (البحت) يتميز بأن المقاول يتحمل تكلفة العمل بالكامل دون أي مشاركة في الإنتاج أو الإيرادات. أما عقد خدمة المخاطر، ففيه تشارك الشركة والمقاول في التكاليف والمخاطر والإيرادات حسب نسب محددة مسبقًا.

ب- عقود الخدمة الخالصة أو البحت أو الصرف (الصافية):

في المكسيك، حيث كان أي شكل من أشكال المشاركة الخاصة في المنبع موضوعاً محظوراً – على الأقل حتى إصلاح قطاع الطاقة عام ٢٠٠٨ – فالقانون المنظم للمادة (٢٧) من الدستور المتعلقة بشؤون النفط، لا يزال يسمح لشركة Petroleos Mexicanos بالمشاركة كمقدمة خدمات، بشرط أن تحصل على التعويضات نقداً ومن دون ان يكون لها حق المشاركة في نجاح المشروع. تبدو العبارة معقدة قليلاً، ولكن يمكن تلخيصها بأن الحساسية السياسية والعوائق القانونية تجعل من الصعب على القطاع الخاص المشاركة في تطوير الموارد الطبيعية أو السيطرة على المشاريع بما يتناسب مع مصالحه. وبالتالي، قد يتم توجيههم نحو الاستثمار الذاتي أو المشاركة في الشركات بدلاً من المشاركة المباشرة في الأنشطة العملية حيث ليس هناك أمر أكثر إثارة للجدل سوى أن يقوم صاحب منزل باستئجار عامل لطلاء جدران منزله، فلا أحد يخلط بين العامل ومالك المنزل، إذ يبقى المالك هو المالك بنسبة ١٠٠%، بينما يقوم العامل بتحصيل أتعابه والعودة من حيث أتى في نهاية عمله.

كان هذا هو المفهوم العام لقانون التأميم لعام ١٩٧٥ في فنزويلا الذي استمر في النفاذ حتى التسعينيات، وهي فقرة رئيسية في التاريخ التشريعي للمادة (٥) من قانون التأميم لعام ١٩٧٥ الذي نص على السماح بـ "اتفاقيات التشغيل" والتي بموجب المادة (٥) "لا تؤثر بأي حال من الأحوال على جوهر الأنشطة المخصصة"، وأن هذا التدبير يهدف إلى السماح للشركات الحكومية بالتعاقد على خدمات حقول النفط في إطار عقود الخدمة "البسيطة"، دون التنازل عن أي جزء من الإنتاج. الاستثناء الوحيد لهذا المبدأ هو المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٥) من قانون ١٩٧٥ بشأن تأميم الشركات التي، في ظروف معينة، يمكن لطرف خاص أن يشارك بعد موافقة الكونغرس، وبعد أن يتم إعلام ذلك حسب الأصول. عبارة "عقد الخدمة البسيط" لا تُستخدم عموماً، بل تُشير إلى "عقد الخدمة الخالص"، وهو تعبير مفهوم جيداً في صناعة النفط العالمية.

عقد الخدمة الخالص يتضمن تقديم خدمة محددة للحكومة المضيفة خلال فترة زمنية محددة، ويشمل في العادة توفير المعدات والأدوات والكوادر البشرية اللازمة لتقديم الخدمة. يعتبر هذا النوع من العقود شائعًا في عدة قطاعات مثل البنية التحتية، الطاقة، الصحة، والتعليم، حيث تكون الشركة المتعاقدة مسؤولة عن تقديم الخدمة وتحمّل المسؤولية عن جودتها وانجازها في الوقت المحدد. يتم تحديد السداد لمزود الخدمة حسب شروط العقد، ونادراً ما تتأثر بأداء المشروع أو عوامل السوق. ويعتمد الدفع مقابل الخدمات عادةً على الأسعار اليومية أو نسبة بالساعة مع تسليم المفتاح أو أي مبلغ محدد آخر. يمكن أن تكون المدفوعات مقسطة على فترات زمنية محددة أو عند نهاية الخدمة. في بعض الحالات، قد يتم ربط المدفوعات بالأداء الميداني وتخفيض تكاليف التشغيل أو غيرها من المعايير الهامة. إن مخاطر شركة الخدمة تقتصر في هذا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

النوع من العقود عموماً على تجاوز التكاليف وهي غير قابلة للاسترداد، والخسائر الناجمة عن خرق الزبون للعقد، أو التقصير أو النزاع التعاقدي. لا تتعرض هذه العقود بشكل عام لحجم الإنتاج أو سعر السوق.
عقد الخدمة الخالص يبدو كخيار مثالي حيث تتحمل الدولة المخاطر المالية وتستفيد من خدمات متنوعة من قبل شركة النفط. وهذا يقلل من المخاطر للحكومة ويضمن توفير المهارات والمعرفة الفنية من قبل الشركة. يعطي هذا النموذج فرصاً للتعاون والتطوير بدون مخاطر تمويلية. بإيجاز، يقوم المشغل في عقد الخدمة الخالص بتنفيذ الخدمة في أحد حقول النفط، مثل حفر بئر أو المسح الزلزالي، مقابل رسوم تدفع بغض النظر عن نجاح البحث عن النفط وقيمة الإنتاج الناتج عن الخدمة. ويجب أن يكون عقد الخدمة خالصاً أو بسيطاً ويمكن تمييزه عن عقد خدمة المخاطر الذي يؤدي فيه المقاول الخدمة على نفقته الخاصة، مع التركيز حصراً على نجاح الإنتاج للحصول على تعويضه.
يعني هذا أن الدولة المضيفة تحتفظ بالملكية الكاملة للاكتشافات النفطية التي تنتجها عمليات التنقيب والتطوير. والتعويض للشركة النفطية الدولية يكون بناء على تكاليفها الاستثمارية، وغالبًا ما يتم دفعه من الإيرادات النقدية المتحصلة من الإنتاج بدلاً من منتجات نفطية أخرى.
يُعتبر عقد الخدمة الخالص نوعًا شائعًا من العقود في دول الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية والكويت، يسمح هذا النوع من العقود بتقديم الخدمات دون الحصول على ملكية أو حق التصرف في الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. في الكويت والسعودية يحظر استخدام أي نوع آخر من العقود للاستثمارات الأجنبية في قطاعات النفط والغاز، في حين أن الإكوادور اتخذت إجراءات مماثلة في قوانينها لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي.

ج- مفهوم ظاهرة المخاطر:

تعني ظاهرة المخاطر في العديد من السياقات احتمالية وقوع حوادث أو مشكلات غير مرغوب فيها، ويمكن تفسيرها على أنها فرصة لحدوث خسائر أو ضرر. يمكن أن تكون المخاطر متعلقة بالعديد من المجالات مثل المجالات المالية، الصحية، الطبيعية، الإنسانية، وغيرها.
تلعب المخاطر السياسية دورًا هامًا في تقدير استقرار عقود الاستثمار النفطي الأجنبي، حيث يُعتبر تداخل العوامل السياسية في تنفيذ واستمرارية العقود عاملاً مهمًا يجب مراعاته. قد تشمل هذه المخاطر التغييرات في السياسات الحكومية، التدهور الأمني، وحتى التدخل المباشر من قبل الحكومة السيّدة، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على التنفيذ السلس لعقد الاستثمار ويزعزع الثقة بين الطرفين. تلك المخاطر قد تصل إلى أقصى الشدة ويمكن أن تجعل عملية تنفيذ العقد أمراً صعبًا ومكلفًا للغاية.
التأمين والتغطية يلعبان دورًا هامًا في حماية المشاريع الاستثمارية من المخاطر السياسية. إدراك العوامل المحتملة التي يمكن أن تؤثر على استقرار المشروع واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة يساعد في تقليل الخسائر المحتملة. المخاطر السياسية يمكن أن تشمل العديد من الجوانب وتتطلب استراتيجيات دقيقة للحد من تأثيرها السلبي. كل هذه العناصر السياسية يمكن اعتبارها كمخاطر تهدد توقعات المستثمرين، وهي عناصر خارج العقد وذات طابع سياسي قانوني خلفي تهدد الإمساك التام بأحكام العقد، وتاليًا الوصول الحر إلى الحقوق العينية وغير العينية في المشروع الاستثماري وتؤدي إلى تراجع التوقعات المشروعة للمستثمر من توظيفاته الاستثمارية.
ان المخاطر السياسية غير المتوقعة يمكن أن تكون مدمرة للاقتصاد والاستثمار. عندما يحدث شيء غير متوقع في البيئة السياسية، قد تتعرض الاستثمارات والعقود لتأثير سلبي كبير. من الضروري أن يكون لدى الشركات والمستثمرين استراتيجيات واضحة لإدارة وتقليل هذه المخاطر.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

د-عقود الخدمة المحفوفة بالمخاطر:

عندما يقال "عقود الخدمة المحفوفة بالمخاطر" يشار بها إلى عقود تتضمن مخاطر عالية أو محتملة للطرفين المتعاقدين قد تكون هذه المخاطر مرتبطة بالظروف القانونية، الاقتصادية، التقنية، أو غيرها من الأهمية بمكان لدى التعامل مع مثل هذه العقود أن يتم فهم جميع التفاصيل والشروط بعناية للحد من المخاطر المحتملة. من المهم أيضًا تضمين آليات لإدارة وتخفيف هذه المخاطر في حال ظهورها.

يبدو أنّ القانون الكاميروني رقم ٠٠٨/٢٠١٩ ينص في المادة ٢ على أنّ "عقد الخدمة المحفوف بالمخاطر" في قطاع النفط هو العقد الذي يشمل ترخيصًا بحفر النفط بشكل حصري، وقد يتطلب ترخيصًا للتشغيل الحصري، وصاحب الاتفاقية يدير ويمول عمليات النفط ويتلقى تعويضات نقدية. وبذلك، يستنتج القانون أنّ عقد توفير الخدمات الذي لا يمنح صاحبه حقوق الاستكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية لا يُعتبر عقد خدمة محفوفًا بالمخاطر كما يُفهم من النص القانوني.

عقد خدمة المخاطر هو اتفاق تعمل بموجبه شركة النفط الأجنبية لصالح شركة النفط الوطنية، وتتحمل مسؤولية التنقيب والإنتاج في منطقة معينة مقابل رسوم أو تعويضات. يقوم المقاول بتمويل وتنفيذ عمليات استكشاف البترول، ويستثمر موارده وتقنياته في العمليات النفطية. في حال اكتشاف كميات تجارية من النفط وبدء عمليات الإنتاج، فإنه بشكل عام يتم استرداد تكاليف الاستثمار من الإنتاج الناجح. بالإضافة إلى ذلك، قد تحصل الشركة النفطية الأجنبية على تعويضات، وغالباً ما تُدفع هذه التعويضات نقداً. يعتمد نوع التعويضات وطريقة الدفع على الاتفاقيات والشروط التي تم التوصل إليها بين الشركة النفطية والحكومة أو الجهة المعنية. إن إيرادات بيع الدولة للنفط الخام تغطي تكاليف المنتج، من تنقيب وتطوير وإنتاج التي تنفقها الشركة الاجنبية. وبالإضافة إلى الأجر، قد يتم منح حق تفضيلي للشركة الاجنبية لشراء النفط المنتج لحكومة البلد المضيف. وطوال مدة سريان العقد، تحتفظ الحكومة بملكية النفط المنتج والآبار المستثمرة، كما أن لديها حقوق إدارة الاستكشاف والتطوير والإنتاج.

أما عقود الخدمة فهي معروفة ومنتشرة في عدة دول مثل الأرجنتين وكولومبيا وتشيلي وبيرو والعراق والفيليبين وغيرها. كما تستخدم المملكة العربية السعودية وفنزويلا هذا النوع من العقود لتوسيع الحقول القائمة وفي مشاريع التوسع الجديدة، لأن هاتين الدولتين تملكان مخزوناً غنياً ولكن الرأي العام ووسائل الإعلام في هذين البلدين معادية للمستثمرين الأجانب.

وسوف نتطرق لنموذجين من العقود النفطية وهي: "عقود الشراء الإيرانية" و"عقود الشراء العراقية" من نوعي EDPC و DPC ٢٠١٨ والتي تعتبر جيلاً متقدماً من عقود الخدمات النفطية المعرضة للخطر بما في ذلك خصائصها الخاصة.

١. عقد إعادة الشراء الإيراني Le contrat buy back Iranien يتم تحديد العناصر المحددة لعقود إعادة الشراء من قبل بعض الحقوقيين وفقاً لـ المعايير التالية:

١- عقد الخدمة قصير الأجل يعتبر عادة من أنواع العقود التي تتميز بقصر المدة، ويتم استخدامه في العديد من الصناعات بما في ذلك صناعة النفط. هذا النوع من العقود قد يكون محفوفًا بالمخاطر نظرًا للطبيعة الدقيقة والمتغيرة لصناعة النفط، والتي قد تواجه تحديات تقنية وبيئية واقتصادية. في هذا السياق، يتم توضيح شروط ومتطلبات العقد بشكل دقيق لضمان حماية حقوق الأطراف المعنية وتحديد المسؤوليات بوضوح. هدف العقد غالبًا هو تنظيم عملية التنقيب واستغلال الحقل النفطي بشكل فعّال جدًا، مما يوفر الأمان والاستدامة للأطراف ذات الصلة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢- الميزة الثانية لهذا العقد أنه يعطي الشركة الوطنية بأن تأخذ بزمام الامور بعد تطوير الشركة الأجنبية وبأن تدير عمليات الإنتاج وتمويلها، مما يعزز السيطرة المحلية على القطاع النفطي. يبدو أن النفط يلعب دورًا هامًا في اقتصاد إيران شركة النفط الإيرانية تبدو مسؤولة عن تشغيل وإدارة العمليات النفطية بشكل كامل. هذا وصف لنوع معين من عقود الخدمة في صناعة النفط. يمكن أن يكون ذلك نوعًا من نموذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. هذا النوع من الاتفاقيات يسمح للشركة الأجنبية بالمساهمة في تمويل عمليات التنقيب وتطوير الحقول النفطية وإنشاء مصنع للمعالجة، لكنها لا تتدخل في مرحلة الإنتاج، التي تتولاها الجهة الوطنية. وهذا النمط من العقود يمكن أن يكون استراتيجيًا لمشاريع الطاقة التي تستفيد من خبرات وتمويل أجنبي لكن الشركة الوطنية تتحفظ وتتقيّد فيما يتعلق بمراحل محددة من مراحل تنفيذ العقد.

٣- Buy Back هو عقد شراء كلاسيكي مكون من عقدين متميزين. يتم تحديدهما من قبل اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة. قد يكونان مرتبطين ببروتوكول محدد. العقد الذي وصفته يبدو وكأنه عقد بنظام "المشاركة في الإنتاج" في صناعة النفط والغاز. في هذا النوع من العقود، تلتزم الشركة المقاولة بتقديم الخبرة والمنشآت وتطوير الحقل النفطي في مقابل حصولها على جزء من الإنتاج كتعويض عن التكاليف التي قامت بتحملها. إستراتيجيًا، هذا النوع من العقود له أهمية كبيرة في صناعة النفط والغاز، حيث يمكن للشركات المقاولة تحقيق الربح من الإنتاج بالإضافة إلى تعويضات التكاليف.

٢. العقود العراقية الهجينة ٢٠١٨ "EDPC" و"DPC":

عقود خدمة فنية هي تقنية رائعة تحقق تقدمًا كبيرًا في صناعة النفط في العراق. تم تحقيق هذا الإنجاز بفضل الخبرة الواسعة واستخلاص الدروس من الماضي. الشروط والميزات الجديدة تجعل هذا الجيل من العقود أفضل وأكثر فاعلية. يُعتبر هذا تحول هام نحو تطوير قطاع النفط بشكل أفضل وأكثر كفاءة إذ تم إدخال شروط وميزات جديدة في هذا الجيل من العقود التي تم توقيعها خلال الجولة الخامسة من استدراج العروض في عام ٢٠١٨، وهي تغطي تسعة بلوكات في مواقع التنقيب الواقعة قرب الحدود مع إيران والكويت بهدف زيادة الاحتياطيات المؤكدة للعراق. مشروع استكشاف النفط في المواقع المشار إليها يبدو مهمًا لزيادة احتياطيات العراق! تعديل العقود لتحقيق توافق أفضل وخفض التكاليف يعتبر خطوة ذكية يمكن أن تسهم في تعزيز اقتصاد البلاد وتطوير القطاع النفطي.

تقاسم إيرادات النفط بين المشّغل والحكومة يُعدُّ تغييرًا رؤيويًا في سياسة الطاقة في العراق. وهذا النموذج الجديد يهدف لضمان تقاسم الأرباح بشكل عادل. انتهى عهد عقود تقاسم الإنتاج. ودخلت صيغة جديدة تبنتها الدولة حماية لثرواتها الوطنية تعتمد على النفط كمورد رئيسي، تستحق الاحترام والتقدير. تعتبر هذه السياسة واحدة من الإستراتيجيات التي تعزز الاقتصاد الوطني وتضمن تحقيق فوائد كبيرة للبلد. استبدال مبدأ الأجر بحصّة من الأرباح يمكن أن يؤدي إلى تحفيز المشّغلين لتحقيق كفاءة أكبر بتكاليف أقل. تلك النماذج الاقتصادية الجديدة تسعى إلى تشجيع الإبداع ورفع مستوى الأداء بشكل عام.

تم إدخال صيغة تربط استرداد التكاليف بسعر النفط في العقد الجديد. وهذا يمثل تعديلاً هاماً في الحقيقة. هذا التغيير سيؤثر على كيفية تحمّل التكاليف ويجعل العقد أكثر تعقيداً بدون مفهوم عامل المخاطر.

واجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة للتقلبات في أسعار النفط وتبعات انهيارها عام ٢٠١٤ وكان لها تأثير واضح على الدخل الشهري للدولة وعلى قدرتها على تلبية الالتزامات المالية الشهرية التي تحتاجها الحكومة العراقية ما استدعى إيجاد حلول اقتصادية مستدامة لمساعدتها على تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. تضمنت الاقتراحات تعزيز القطاعات الإقتصادية الأخرى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات غير النفطية. تتطلب إدارة الأزمة المالية والاقتصادية تخطيطًا دقيقًا وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأمد لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد.

يقدم العقد الجديد مفهوم الإتاوات، وهو مفهوم كان موجوداً أساساً في العقد السابق ولكن بدون هذه التسمية. نصت العقود السابقة على إمكانية تحصيل ما يصل إلى ٥٠% من الإيرادات المفترضة المخصصة لاسترداد التكاليف، مع حجز الـ ٥٠% المتبقية للدولة. هذا الجزء محفوظ الآن تحت اسم "الإتاوات". بالإضافة إلى عدة أحكام تم توضيحها في العقد الجديد بصيغة أكثر دقة لتجنب مناطق الظل والتفسيرات الضبابية.

وهكذا أضحى الفرق شاسعاً بين العقود الجديدة والعقود القديمة على الصعد المختلفة ولاسيما في ملكية الدولة العراقية للنفط، وفي التمويل، وفي مدة العقد، والحقل النفطي المتعاقد عليه، والعائدات، وذلك في شكل أدى إلى تحسين الأوضاع لمصلحة الدولة البترولية دون إهمال حقوق الشركات النفطية. فمع إنشاء عقد الخدمة، تولت الدول النفطية مسؤولية السيطرة والرقابة على العمليات النفطية ومواردها الطبيعية على أراضيها حيث تطورت ملكية النفط ومدة العقد ومنطقته، فضلاً عن الإيرادات لصالح الدولة المضيفة. هذا الجيل الأخير من عقود النفط جعل من الممكن تحقيقه والوصول إليه بفضل التوازن بين الأطراف المتعاقدة وسيادة الدولة الكاملة على أراضيها ومواردها الطبيعية. ومن خلال العقود ذات الخصائص المماثلة يمكن الإضطلاع بها كنماذج حديثة في الأنشطة النفطية في الدول المنتجة.

المحور الثالث : تسوية نزاعات العقود النفطية، التحكيم نموذجاً:

تشكل عقود الاستثمار النفطية تحديات قانونية معقدة نظرًا لطبيعتها الخاصة والوطنية للموارد الطبيعية كالنفط. تتطلب هذه العقود معالجة جوانب قانونية دقيقة نظراً لوجود شركات أجنبية مشاركة في هذه الصفقات. تتطلب تعاملات الاستثمار في القطاع النفطي تنسيقًا مكثفًا لضمان تحقيق المصلحة الوطنية والحفاظ على الحقوق والواجبات المترتبة. في العديد من الحالات، تتجنب الشركات اللجوء للقضاء في الدول النفطية بسبب عدم ثقتها بالنظام القضائي المحلي. تستخدم التحكيم كبديل لأنه يعتبر وسيلة أكثر استقلالية وشفافية[٩].

هذا التعقيد الذي يحيط بعقد الاستثمار النفطي يمكن تفسيره بعاملين رئيسيين: الأول هو الطبيعة المختلفة بل والمتناقضة لطرفي العقد، فضلاً عن الحقوق المنبثقة لكل طرف من العقد بحد ذاته. والثاني يرتبط بعناصر الخطر التي تحيط بالعقد النفطي ويمكن أن تؤدي إلى انقطاع أو وقف تنفيذ العقد.

ففي حين ان دراسة عناصر استقرار العقد، وأمان تنفيذه واستمرارية الاستثمار تستدعي سؤالاً ملحاً عن الإجراءات المشار إليها والتي تتناول المجموعة الأولى منها معايرة عميقة لحقوق طرفي العقد وواجباتهم أي "الدولة المضيفة والمستثمر الخاص" في ضوء القانون الداخلي والقانون الدولي. وهنا لا بد من الإشارة إلى النقص في التشريع العراقي المتعلق بالتحكيم حيث ورد النذر القليل من مواده في قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لعام ١٩٦٩ وهي مواد قديمة صيغت قبل عقود ولا تلبي طموح المستثمر الأجنبي، فضلاً عن انها لم تواكب التشريعات الحديثة، وهي تحتاج حاليًا إلى مراجعة لمواكبة التطورات الحاصلة.

والتحكيم كعملية تعاقدية تحصل بالاتفاق والرضا من جانب الأطراف المتنازعة على عرض موضوع النزاع على شخص معين أو مجموعة أشخاص معينين، أو جهة معينة، بهدف حل وإنهاء النزاع من دون اللجوء إلى القضاء المختص، وذلك من خلال الاتفاق على بند تعاقدي منصوص عنه في عقد الاتفاق المبرم بين أطراف العقد ويُسمّى "بند شرط التحكيم"، أو يمكن ان يتم النص على هذا البند في ملحق عقد من أجل حل نزاع ينشأ بعد توقيع العقد ويُسمّى حينئذٍ "بند مشارطة التحكيم" أو "ملحق اتفاق التحكيم". والفرق بين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الشرط والمشارطة ان الأول أي بند شرط التحكيم يتم ذكره ضمن بنود عقد الاتفاق بين الطرفين، في حين ان بند مشارطة التحكيم هو اتفاق للتحكيم لا يكون منصوصًا عنه في عقد الاتفاق الأساسي بل يُذكر لاحقاً في ملحق منفصل عن عقد الاتفاق الرئيسي.

نظراً لمقتضيات السرعة في بت النزاع، ولبطء الإجراءات القضائية، ولكون معظم نصوص الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في العقود النفطية هي سرية لا يدرك كنهها سوى الدولة المانحة والشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في مجالات التنقيب والطاقة والثروات المعدنية، بالإضافة إلى الحذر والتردد في إضفاء ثقة الشركات الأجنبية على القضاء الوطني في الدولة الحاضنة للاستثمار، فكان لا مناص من وضع بند تعاقدي يجيز اللجوء إلى التحكيم للفصل في النزاعات الناشئة. وهذا الجهد الهادف إلى وضع حد للنزاع يحتاج إلى مؤهلات وخبرات علمية وعملية وفنية قد لا تتوافر لدى القضاء. لذا يتم الاستعانة بمحكّم أو أكثر (هيئة تحكيم) يتمتعون بالخبرة والتخصص الفني والإلمام بموضوع النزاعات. تستدعي عملية التحكيم هذه إجراء تحليل منطقي لأسباب النزاع من جانب المحكم(ين) وتفسيرًا لمبررات ودفوع حاسمة بالأدلة والبراهين لتصرفات أطراف النزاع. وهذا يوفر مناخًا آمنًا لحل النزاع ويضمن بيئة سرية تتميز بالسرعة في البت والتقرير مقرونة بالخبرة والصلاحيات بما يجعل أطراف النزاع يلجؤون إليها بكامل رضاهم سواء أكان التحكيم مؤسسيًا لدى هيئة أو مركز متخصص ومعتمد أي معترف به، أو عبر الاستعانة بالتحكيم الحر أو الخاص في مكان يختاره أطراف النزاع كملجأ مختار منهم لحل النزاع. ولكنه في هذه الحالة الأخيرة يقتضي تحديد القانون الواجب التطبيق وإجراءات التحكيم.

وللعراق تجربة تحكيم حديثة. ولعل ما جاء في خلاصة قرار التحكيم بين العراق وتركيا ما يعزز موقع السلطة المركزية الاتحادية في بغداد. ويحمل قرار التحكيم بشائر واعدة لمصلحة العراق، وقد صدر عن محكمة التحكيم التجاري الدولية في باريس خلال شهر آذار ٢٠٢٣، وقضى بإلزام تركيا دفع مليار ونصف المليار دولار للحكومة العراقية نتيجة انتهاك تركيا الاتفاق الموقّع بين الدولتين بشأن تصدير النفط العراقي من ميناء جيهان التركي.

ومع ذلك، يمكن ان نضيف ان التحكيم في العقود النفطية هو من أصعب الأمور التي قد تواجه المحكّم، أياً يكن اتساع خبرته. فالدولة الناظمة للعقود والشروط الوطنية هي أحد أطراف النزاع. وما يزيد من الصعوبة أنها صاحب السيادة والسلطان والحصانة القضائية، الأمر الذي يفرض قيودًا وعوائق أمام عملية التحكيم، بدءًا بصياغة عقد التحكيم، مروراً بالإجراءات العملية وتفاصيلها، وصولاً إلى مرحلة إعلان الحكم وتنفيذه.

أبرز ما يعترض عملية التحكيم هو القانون الواجب التطبيق في هذا النوع من النزاعات حول العقود النفطية. ومن الطبيعي أن القانون المطبّق يتحكم بمسار عملية التحكيم، بمعنى أنه يحدد أحياناً، بل يرجح مسبقًا الجهة التي يمكن ان تحظى بالأرجحية من التحكيم من دون أي ضمانة تامة. إذ لو عُرفت النتيجة بشكل مسبق لما كان للطرف الخاسر أن يقبل باللجوء إلى عملية التحكيم.

ويلاحظ ان هناك استخدام متزايد لتحكيم النزاعات في عقود الاستثمار لضمان الشفافية والعدالة. ويحدو الأمل أن يساعد هذا التوجه في تعزيز الثقة بين المستثمرين والأطراف المحلية[١٠].

لذا تعتبر إشكاليات تحرير وصياغة اتفاق التحكيم أمرًا هامًا. يعتمد الأمر على تحديد شروط التحكيم قبل أو بعد نشوب النزاع، وهذا يؤثر على كيفية التعامل مع المشكلة. تحديد الشروط بدقة في اتفاقية التحكيم يساعد في تجنب المشاكل المستقبلية.

الخاتمة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخامس الثلاثون – تموز ٢٠٢٤– محرم ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في الختام نستطيع القول بأن صناعة النفط في العراق تُعدُّ من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسيًا للإيرادات الحكومية. بالنظر إلى المستقبل، يبدو أن هذه الصناعة ستظل ذات أهمية حيوية، ولكنها ستواجه تحديات وفرصًا تستوجب التكيّف والتطوير.

بعد استكمال هذا البحث، وما انطوى عليه من معطيات، توصلنا الى جملة من النتائج، والمقترحات وهي:

النتائج:

١. يعتمد العراق بشكل كبير على عائدات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.
٢. إن مستقبل صناعة النفط والطاقة في العراق يحمل فرصًا كبيرة للنمو والتطور، ولكنه يتطلب جهودًا مستمرة للتغلب على التحديات وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.
٣. يؤدي الاستثمار النفطي إلى زيادة الإنتاج النفطي، مما يعزز الإيرادات الحكومية من صادرات النفط. هذه الإيرادات يمكن أن تُستخدم في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.
٤. يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية النفطية.
٥. الاستثمار النفطي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، سواء في قطاع النفط مباشرة أو في القطاعات المرتبطة به مثل النقل والبناء والخدمات.
٦. يمكن لعقود الاستثمار النفطي أن تشمل شروطًا تتعلق بالاستدامة البيئية، مما يُلزم الشركات باتباع معايير بيئية صارمة وتقليل الأضرار البيئية.

التوصيات للنهوض بقطاع النفط والطاقة في العراق:

١- إجراء وتنظيم برامج تبادل للخبرات بين الجامعات والمؤسسات ذات الاهتمام المشترك، وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات للبحث وتبادل المعرفة، بالتعاون مع الوزارة والجهات الرسمية عن طريق تشجيع البحث والابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية. يمكن للعراق أن يساهم في حل مشاكل التلوث وتعزيز استدامة قطاع الطاقة بالتأكيد. إن التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة يعتبر خطوة مهمة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

٢- إعتماد الشفافية والنزاهة في السياسة البترولية أمر مهم لضمان العدالة والمساءلة. يساهم ذلك في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة. هذا يمكّن الدول من الاستفادة بشكل أفضل من موارد النفط والغاز لصالح شعوبهابالإضافة إلى ذلك، العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية في قطاع البترول يمكن أن يسهم في نقل التقنيات والممارسات الجديدة إلى الدول المستقبلة. وهذا يؤدي إلى تعزيز الجودة والكفاءة في صناعة النفط والغاز اعتماد الشفافية والنزاهة والتعاون مع المنظمات الدولية في القطاع البترولي يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

٣- إعداد وإقرار التشريعات والتعديلات اللازمة للقوانين التنظيمية المرعية الإجراء لقطاع النفط والغاز. وتفعيل دور السلطة التشريعية في إقرار القوانين المتعلقة بالقطاع وتحديثها بما يضمن الشفافية والربحية المشروعة التي تنعكس إيجاباً على وتيرة تطور الإقتصاد العراقي والتنمية عامةً.

٤- تحقيق توازن بين استخراج النفط وحماية البحر والحرص على نظافته ضروري للغاية. الاستفادة القصوى من موارد البترول يجب أن تتم بطريقة تضمن الاستدامة البيئية والاقتصادية للشعب.

٥- انشاء مراكز بحثية جديدة هي خطوة مهمة جدًا لتطوير الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة سوق الطاقة. واستخدام كل الإمكانيات في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الهيدرولوجية والكهرمائية ومزارع الرياح لضمان

ISSN–2536–0027

تنويع مصادر الطاقة واستدامتها على المدى البعيد. والعمل على تحسين البنية التحتية لشبكات الكهرباء مهم جدًا أيضًا لضمان توزيع الطاقة بكفاءة وثبات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١. احمد الشرقاوي، "حساسية التحكيم في عقود النفط"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للمركز العربي- للتحكيم والمحكمة العربية الدائمة للتحكيم، ٢٠٢١.
٢. رائد احمد علي احمد، موسوعة التحكيم في عقود الاستثمارات البترولية: النظام القانوني لعقود الاستثمارات البترولية، الجزء الاول، مركز الدراسات العربية، ٢٠١٨.
٣. عبد الرحيم محمد سعيد، النظام القانوني لعقود البترول، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.
٤. عصام العطية، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩.
٥. مصطفى عبد الحسين، قطاع الطاقة: تحديات البنى التحتية والإقتصاد والسياسة (الحالة العراقية)، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠١٩.

ثانياً: الرسائل العلمية

صفاء سمير جاسم الموسوي، دور التحكيم في تسوية منازعات العقود النفطية وفق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة أعدّت لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، الجامعة الإسلامية، خلده، بيروت، ٢٠٢٤.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

يراجع موقع بيت الحكمة الإلكتروني، مقال بعنوان: "العراق في دائرة الخطر... الاقتصاد الآحادي يهدد بانهيار الدولة"، https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=١٢٢٧

المصادر الأجنبية

١. Ebtissam El Kailani-Chariat, La stabilisation des contrats pétroliers, Thèse de Doctorat en Droit Privé, Ecole Doctorale de la Sorbonne, Université Panthéon- Sorbonne - Paris I, ٢٠١٧.
٢. Mahmood Baban, One Content and Two Interpretations: New Oil and Gas Contacts in Irak, https://rudawrc.net/en/pdf/article/one-content-and-two-interpretations-new-oil-and-gas-contracts-in-iraq-and-the-fate-of-the-contracts-in-the-kurdistan-region-٢٠٢٣-١٢-١٥.
٣. Mohamad Ibrahim, Le Contrat De Service Pétrolier, Thèse de Doctorat en Droit Soutenue le ٢٤ Juin ٢٠٢٠ Sous la direction du Professeur Hervé Lécuyer, Université Paris II-Panthéon-Assas Ecole Doctorale de Droit Privé (ED٦), Paris, ٢٠٢٠.

[١]. يراجع موقع بيت الحكمة الإلكتروني، مقال بعنوان: "العراق في دائرة الخطر... الاقتصاد الآحادي يهدد بانهيار الدولة"، https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=١٢٢٧

ISSN–2536–0027

تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٥/١٩، الساعة ٩،٠٠ صباحًا.

[٢]. Mahmood Baban, *One Content and Two Interpretations: New Oil and Gas Contacts in Irak*, https://rudawrc.net/en/pdf/article/one-content-and-two-interpretations-new-oil-and-gas-contracts-in-iraq-and-the-fate-of-the-contracts-in-the-kurdistan-region-٢٠٢٣-١٢-١٥.

[٣]. مصطفى عبد الحسين، **قطاع الطاقة: تحديات البنى التحتية والإقتصاد والسياسة (الحالة العراقية)**، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠١٩، ٤٨٢ ص.

[٤]. Mohamad Ibrahim, *Le Contrat De Service Pétrolier*, Thèse de Doctorat en Droit Soutenue le ٢٤ Juin ٢٠٢٠ Sous la direction du Professeur Hervé Lécuyer, Université Paris II-Panthéon-Assas Ecole Doctorale de Droit Privé (ED٦), Paris, ٢٠٢٠, ٣٤٨ p.

[٥]. Ebtissam El Kailani-Chariat, *La stabilisation des contrats pétroliers*, Thèse de Doctorat en Droit Privé, Ecole Doctorale de la Sorbonne, Université Panthéon- Sorbonne - Paris I, ٢٠١٧, ٥٤٥ p.

٦. رائد احمد علي احمد، **موسوعة التحكيم في عقود الاستثمارات البترولية: النظام القانوني لعقود الاستثمارات البترولية**، الجزء الاول، مركز الدراسات العربية، ٢٠١٨، ص ٧.

٧. عبد الرحيم محمد سعيد، **النظام القانوني لعقود البترول**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٢٣٨.

[٨]. عصام العطية، **القانون الدولي العام**، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩، ٣٣٦ ص، ص ١١٨.

[٩]. صفاء سمير جاسم الموسوي، **دور التحكيم في تسوية منازعات العقود النفطية وفق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية**، أطروحة أعدّت لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، الجامعة الإسلامية، خلده، بيروت، ٢٠٢٤، ٣٥٧ ص.

[١٠]. احمد الشرقاوي، "حساسية التحكيم في عقود النفط"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للمركز العربي- للتحكيم والمحكمة العربية الدائمة للتحكيم، ٢٠٢١، ١٢ ص.